

الوظائف اللغوية للزوائد

د / محمد صلاح الدين بكر (*)

اللغة والدلالة والنظم

اللغة أحد الرموز الدلالية الواضحة ، ولا مغالاة اذا قلنا : أن اللغة أوضح الرموز دلالة ولا تعتبر اللغة رمزا دلاليا مفهوما الا اذا صيغت على نسق خاص يسمى (الكلام) فالالفاظ من حيث هي رموز لدلالات معينة لم توضع لتعرف معانيها في انفسها ولكن لان يضم بعضها الى بعض فيعرف فيما بينها فوائد (١) .

وهذا الضم ينبغي أن يكون كما قلنا على نسق خاص ، هو تعليق بعضها ببعض وبناء بعضها على بعض ، وجعله ضمنية بسبب من الأخرى (٢) .

فاللغة لا تكون الا اذا توافر لها شرط النظم ، ونحن في بحثنا هذا لا نسمى الى توضيح معنى النظم ، قنر ما نسعى الى بيان العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة التي جعلناها عنوانا تميزديا لبحثنا ، وهو أنه لا لغة دن أن يكون وراءها مدلول توضحه ، كما لا تسمى اللغة لغة الا اذا روعى فيها أساليبها وقوانينها الموضوعة لها .

فضم الكلمات ينبغي أن يكون على صورة مخصوصة ، ولا محصل للكلمات غير أن نعود الى اسم فنجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو نعود الى اسمين فنجعل أحدهما خبرا عن الآخر ، أو نتبع الاسم اسما على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيد له أو بدلا منه ، أو تجيىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالا أو تمييزا ، أو تتوخى فى كلام هو لاثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا فى الآخر فتجيىء بهما بعد الحرف الموضوع لذلك المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى ذلك القياس ... (٣) .

(*) مدرس النحو والصرف بكلية البنات — جامعة عين شمس .

فإذا قيل في شطر بيت امرئ القيس :

.. قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل ..

من قفا ذكرى نيك ومنزل حبيب .. لم يكن كلاما لأنه ليس على نظام اللغة . فقد خولف النظام في المواضع التالية :

أولا : جاء الفعل بعد الجار ، وتلك طبيعة الاسم لا الفعل : ..
من نيك ..

ثانيا : فصل بين الجار .. من .. ومجرور .. ذكرى .. بها لا يجوز الفصل به (قفا)

ثالثا : فصل بين المضاف « ذكرى » والمضاف اليه « حبيب » بقوله « نيك » و « منزل » .

رابعا : قدم العاطف والمعطوف « ومنزل » على المعطوف عليه « حبيب » ، والأصل أن نتحاشى هذه المخالفات حتى يسمى كلاما فضلا عن كونه شعرا .

٢ — اللفظ والمعنى :

لم يتحدث النحاة — قبل عبد القاهر — عن ملائمة اللفظ للمعنى ، واعتبروا ذلك مبحثا بلاغيا ، أما عبد القاهر فقد اعتبر ذلك التلاؤم من صميم النحو ، فالنظم ليس سوى توحى معانى النحو ، فلا يكفى أن تتلاءم الجملة فيها بينها بل ينبغى أن تكون الألفاظ والمعانى كالجسد والروح ، إذا أخرج منها مقدما أو قدمت مؤخرا أفسدت الصورة وغيبت المعنى ، كما لو حول رأس إلى موضع يد أو يد إلى موضع رجل فتتحول الخلقة وتتغير الحلية (٤) .

فأجناس الكلام كلها — رسائل أو خطب أو شعر — تحتاج جميعها إلى حسن التأليف ، وجودة التركيب .

أما حسن التأليف فيزيد المعنى وضوحا وشرحا ، وأما سوء التأليف ورداءة الوصف فنوع من التعمية .

حسن الرصف وضع الألفاظ في أماكنها وتمكينها في مواضعها ، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلا حذفاً لا يفسد الكلام ولا يعمى المعنى ، وتضم كل لفظة منها إلى شكلها أو تضاف إلى لفظها ..

وسوء الرصف تقديم ما ينبغي تأخيرها منها ، وصرفها عن وجهها ،
وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها .

وخلاصة القول في مسألة اللفظ والمعنى أن الذى ينبغي في صيغة
الكلام وضع كل شيء في موضعه ليخرج بذلك من سوء النظم (هـ) .

اللفظ والمعنى عند البلاغيين

لا نقصد باللفظ والمعنى مسألة تفضيل اللفظ على المعنى أو الضد ،
وانما نعنى مساوطة اللفظ للمعنى ، وللبلاغيين في ذلك ثلاثة آراء :

الأول : المساواة : أى مساواة اللفظ للمعنى ، واللغة اذا جرت هذا
المجرى خلت من الحشو المل ، والاختصار المذهب للفكرة ، وأهل البلاغة
لا يذمون هذه الطريقة ولا يمدحونها ، والقرآن والسنة مليان بالالفاظ
المساوية لمعانيها ، كقوله تعالى : « ودوا لو تدهن فيدهنون » وقوله ﷺ :
« لا تزال أمتى بخير ما لم تر الأمانة مغنما والزكاة مغرما » (٦) .

الثانى : الاطناب : يرى من يقول بالاطناب أن المنطق بيان ، والبيان
لا يكون الا بالاشباع وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده احاطة ، ولا يحاط
بالمعنى احاطة تامة الا بالاستقصاء (٧) .

الثالث : الإيجاز : يرى القائلون بالإيجاز أن الإيجاز قصور البلاغة
على الحقيقة وماتجاوز الحقيقة فهو فضل داخل في باب الهذر والخلل ،
والزيادة عندهم في الحد نقصان من المحدود ، كما أن القليل الكافي خير
من الكثير الشافى ، ولا خير في كلام عرضت له أسباب التكلف .

ومن اعجابهم بالإيجاز القرأنى ما قاله ابن عمر في قوله تعالى :
« ألا له الخلق والأمر » ، قال : من بقى له شيء فليطلبه ؟ ذلك أنهما كلمتان
استوعبتا الأشياء على غاية الاستقصاء .

الحشو :

اتفق البلاغيون على أن البلاغة هى التقرب من المعنى البعيد والتباعد
عن حشو الكلام .

والحشو منه المذموم والمحمود :

من المذموم :

(١) ادخال لفظ في الكلام يتم الكلام دونه ، كقوله :

انعى فتى لم تذر الشمس طالعة يوما من الدهر الا ضر او نفعا

فقوله « يوما من الدهر » حشو لا يحتاج اليه ، لان الشمس لاتطلع ليلا .

(ب) ومنه ايضا التعبير عن المعنى بكلام طويل لا فائدة في طوله ، ويمكن أن يعبر عنه بأقصر منه ، مثل قول النابغة :

تبينت آيات لها فعرفتها لسنة أعوام وذا العام سابع

كان ينبغي أن يقول : .. لسبعة أعوام .. ثم يتم البيت بكلام آخر يكون فيه فائدة ، فعجز عن ذلك فحشا البيت بكلام لا وجه له .

وجوه الكلام عند النحاة

يتحقق الكلام عند النحاة بأمرين :

(١) التركيب . (ب) الفائدة .

ويعرفون الكلام بأنه : .. اللفظ المركب المفيد بالوضع ..

ويعنون بالتركيب الاسناد ، فكل كلام لا يتضام على طريقة الاسناد لا يسمى عند النحويين كلاما كما تقدم عند الحديث عن بيت امرئ القيس السابق : .. قفا نبك ..

فلا بد من (مسند) و (مسند اليه) ولا يغنى واحد منهما عن الآخر .

والفائدة قد تتحقق في التركيب الاساسي ، وقد لا تتحقق كما في الجملة الشرطية المنفردة مثل : .. ان احسنتم .. فلا يسمى كلاما الا بمضامة الجواب وهو : .. احسنتم لانفسكم .. فالشرط وحده والجواب وحده والصلة وحدها كلها لا تفيد على الرغم من وجود الاسناد لانه اسناد جزئي (٨) .

عوارض التركيب الاصلى

نقصد بالعوارض هنا النقص والزيادة ، نقص بحذف أحد العنصرين الأساسيين أو زيادة ضمنية اقتضاها السياق ، أما النقص فله نظرية متكاملة ذكرها ابن هشام في كتابه مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٠٣ — ٦٤٩ ، وأما الزيادة فهي موضوع بحثنا في الصفحات التالية :

الزائد والاصلى

ان الحديث عن الاصل والزيادة يجب أن يكون بعيداً عن القيمة ، فليس أحدهما أكثر قيمة من الآخر ، فلكل منهما وظيفته في موضعه وسياقه .

والزيادة فى الصيغة تختلف عنها فى التركيب « أى فى الصرف والنحو » فالزائد فى الصرف جزء من الصيغة قد يتوقف المعنى عليه ، وفى النحو صيغة تامة « حرف أو فعل أو اسم » وقد تكون جملة « كما فى ظن وأخواتها المفعلة » وسنقتصر فى بحثنا على الأثر التركيبى للزوائد ، أى الزوائد فى التراكيب .

الزوائد فى التاليف

اختلف النحاة فى معنى الزيادة ، وانتفتوا على أنها تؤدى معنى ما ، لم يكن ليوذى دونها يوضح ابن يعىش ذلك فى رده على من أنكروا الزيادة : .. وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه فى اللغة أو لما ذكروه من المعنى ، فان كان الأول فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يحصى وان كان الثانى « ليس لمعنى » فليس كما ظنوا ، لان قولنا زائد ليس المراد انه قد دخل لغير معنى البتة ، بل يزيد لضرب من التوكيد ، والتوكيد معنى صحيح (٩) .

المصطلحات المختلفة للزيادة (١٠)

يذكر السخاوى هذه المصطلحات المختلفة وسببها فيقول :

- ١ — فمنهم من يسميها صلة ، لانه يؤمل بها ما قبلها من الكلام .
- ٢ — ومنهم من يسميها لغوا .
- ٣ — ومنهم من يسميها توكيداً ، وأبى بعضهم الا هذا أى « التوكيد » ولم يجز أن يقال : صلة ولا لغوا لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب: جروف الزيادة سميت كذلك لأنه يتوصل بها الى زنة أو اعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الأندلسي : أكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ، ومعناه أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى ، وقال : والغرض من زيادتها — عند سيبويه — التأكيد ، أما معنى كونها لفوا فلأنها لم تحدث شيئا من العمل سوى التوكيد ، ولا يعنى ذلك أنها دخلت لغير معنى البتة .

ويرى غير سيبويه أن هناك ما هو أكثر من التوكيد ، فقد تزايد طلبا للفصاحة ، إذ ربما لم يتمكن — دون الزيادة — للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية ، فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتى وملح .

ويوضح ابن جنى معنى هذه الزيادة فيقول : « الغرض من استعمال هذه الحروف هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها ، فاذا زيد ما هذه سبيله فهو تناه في التوكيد به فاذا قلت : .. فيما نقضهم ميثاقهم . . . بزيادة « ما » فكأنك قلت : فينقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حتما أو يقينا ، واذا قلت : « أمسكت بالحبل » فقد نابت الباء عن قولهم أمسكته مباشرة له وملاصقة يدي له . واذا قلت : أكلت من الطعام ، فقد نابت « من » عن البعض ، أى أكلت بعض الطعام » (١١) .

أنواع الزيادة

قال ابن السراج : والتى تلغى « أى تزداد » أربعة أقسام : اسم وفعل وحرف وجملة :

١ — أما الاسم فضمير الفصل ، وذلك نحو « هو » أو « أنا » أو « أنت » فلا يكون ضمير الفصل إلا مرفوعا منفصلا ، ولا يكون غير مرفوع ، ولا يكون متصلا ، كقوله تعالى : .. فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم .. وقوله تعالى (وأنا لنحن الصافون ، وأنا لنحن المسبحون) (أن ترن أنا أنا أقل منك مالا وولدا) (١٢) .

٢ — وأما الفعل (مكان) الزائد (وظن) إذا اعتبرت فعلا لاجملة ، قال ابن يعيش .. أتوجه الثالث من وجوه (كان) أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خبر .. (١٣) ولا هى لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان ، وفاعلها مصدرها . ومثل كان أصبح وامسى ، ومثل كان ظن حينما تلغى عن العمل بأن تقع بين مفعوليهما أو بعدهما .

٣ — وأما الحرف فيزاد كثيرا على غير قياس كما يقول ابن جنى ،
وحروف الصلة أكثر من غيرها ، وحروف الجر تزداد كثيرا ، ولا يكاد يخلو
حرف منها من مجيئه زائدا .

٤ — وكما تزداد الصيغة المفردة تزداد الجملة ، ويسمى النحاة اعتراضا ،
والبلاغيون احتراسا ، وهو اعتراض كلام لم يتم ، ثم ترجع اليه فتمه ،
وسمى ذكر ما تقدم عند الحديث عن الأثر التركيبى (١٤) .

وظائف الزوائد فى التآليف « التراكيب »

المراد بالوظائف الآثار التركيبية المختلفة ، ولقد قرر النحاة — على
وجه الإجمال — أن الزوائد تفيد الكلام تقوية وتحسينا ، كما تكسبه فصاحة
وفخامة وتزيينا ، وقد أشرنا الى ما ينبغى أن يكون عليه النظر الى هذه
الزوائد من أن دخولها ليس كخروجها ، كما ذكر ابن يعيش عندما دفع هذه
الشبهة بقوله الذى أوردناه سابقا .

أولا : وظائف الصيغة المفردة

١ — الاسم « ضمير الفصل » المسمى عمادا .

ويسمى أيضا : الدعامة ، لأنه يدعم الاسم الأول أى يؤكده ويقويه
بتوضيح الزاد منه ، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له وأبعاد الصفة
وباقى التوابع وغيرها (١٥) .

ومعنى الفصل : أن هذا الضمير .. فصل الاسم الأول عما بعده وآذن
بتمامه ، ولم يبق منه بقية من نعت أو بدل الى الخبر لا غير .. (١٦) .

وظائف ضمير الفصل — مقتبسة من النص السابق هى :

١ — تحديد الخبر من النعت ، وهى الوظيفة الأصلية : نحو : « العالم
العالم بعلمه ينفع نفسه وأمه » فالخبر هو « العامل بعلمه » ويمكن أن
يكون أيضا « ينفع نفسه » ولو كان الخبر الثانى لكان الأول نعتا للمبتدأ ،
فاذا جىء بضمير الفصل « هو » وقيل « العالم هو العامل » لتعين أن يكون
الأول هو الخبر لا النعت .

٢ — الحصر والتخصيص « القصر » كقوله تعالى .. وأنا لنحن
الصافون . وأنا لنحن المسبحون .. ويوضح الامام عبد القاهر القصر
المستفاد من ضمير الفصل فيقول :

وإذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان
أما من زيد وأما من عمرو فأنت تعلم أنه كان من زيد دون عمرو أو غيره ،
وصار الذى كان على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ، ثم أنهم إذا
أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين فقالوا :
.. زيد هو المنطلق .. ومن أجل ذلك لا يجوز العطف عليه ، فلا يقال ..
زيد هو المنطلق وعمرو .. لأن المعنى فى التعريف على أنك أردت أن تثبت
انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد ، فإذا أثبتته لزيد لم يصح إثباته
لعمرو .. (١٧)

٢ — الفصل (كان الزائدة) :

اختصت « كان » من بين أخواتها ببعض الأمور ، لذلك جعلوها أم
الباب ، من بين هذه الخصائص أنها تزداد بين الشيئين المتلازمين ، كالفعل
والفاعل ، والصفة والموصوف ... الخ .

ويحدد ابن السراج الزيادة فى نوع معين من الأفعال ، هى ما يسمى
بالأفعال غير العلاجية فيقول : ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك لغيرك
ولكن المسمى هو « كان » فى قولك « ما كان أحسن زيدا » الكلام : « ما أحسن
زيدا » وكان إنما جاء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى (١٨) فتروله « فعل ينفذ
منك الى غيرك » أى فعل مؤثر يقتضى فاعلا له ومفعولا واقعيا عليه ، نحو :
الاجتهاد والدرس والضرب والمذاكرة .. الخ أى الأفعال التى تحتاج الى
علاج لتحصيلها وهى ما يفعل بالحواس الخمسة ، وتمثيله للزائد (كان بكان)
يعنى كل فعل ناقص لم يشتمل على حدث مثل « كان وأصبح وأمسى وظن » ..

مدلول الزيادة فى كان :

لقد سبق أن شرحنا معنى الزيادة على وجه العموم ، ونزيد المعنى
وضوحا بشرحها عند الحديث عن زيادة « كان » ذلك أن النحاة قد اختلفوا
فى تحديد معنى زيادتها على وجهين :
الأول : الدلالة على الزمان :

راى السرافى أن معنى الزيادة فى كان أنها لا اسم لها ولا خبر ولا هى
لوقوع شئ مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها أى ليس لها

فاعل ظاهر ولا تحتاج اليه حتى يصدق عليها أنها زائدة وشبهت « بظننت »
إذا ألغيت نحو قولك : « زيد — ظننت — منطق » فالظن ملغى هنا لم تعملها ،
ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك كأنك قلت : « زيد منطق »
في ظني « (١٩) فالمراد بالزيادة عند السرافي أنها غير عاملة ، فلا ترفع اسما
ولا تنصب خبرا لكنها ما زالت دالة على الزمان أى أنها لم تفقد معناها
الدلالي وعلى الرغم من أن هذا المعنى قريب من الواقع اللغوي فإن ابن يعيش
يرى ما ذهب اليه ابن السراج في أصوله في زيادة كان كما سنذكر .

الثانى : انها لمجرد التوكيد وهو رأى ابن السراج — قال : وحق
الزائد ألا يكون عاملا ولا معمولا ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد ، ويؤيد
ذلك قول الأئمة في قوله تعالى : « كيف نكلم من كان فى المهد صبيا » ...
ان « كان » زائدة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لأنادت الزمان ،
ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام معجزة .

لأن الناس كلهم فى ذلك سواء ، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان
لكانت كالناقصة ، ولم يكن للعدول الى جعلها زائدة فائدة ... فمن مواضع
زيادتها قولهم : .. ان من أفضلهم كان زيدا .. والمراد : ان من أفضلهم
زيدا .. و « كان » مزيدة لضرب من التأكيد ، اذ المعنى أنه فى الحال أفضلهم ،
وليس المراد أنه فيما مضى اذ لا مدح فى ذلك .. (٢٠)

ان حجة ابن السراج فى عدم دلالة كان على الزمان انتفاء معجزة عيسى
عليه السلام ، وهى حديثه فى المهد ، عند دلالتها على الزمان ، لأن كل طفل
صغير انما يكون فى المهد ، وليس كل طفل صغير يتكلم فى المهد ، فلو قلنا
ان كان دالة على الزمان فيكون المعنى : كيف نكلم شخصا كان فى المهد ؟
لكنه ليس بالضرورة أن يكون فى المهد وقت حديثه ، أما لو جعلت غير دالة
على الزمان فيكون المعنى : كيف نكلم طفلا صغيرا لا يقدر على الكلام لأنه
فى المهد رضيع .. ؟

ونحن — على الرغم من وجاهة هذا الرأى — لا نستطيع انكار دلالة
كان على الزمان فى معظم مواضع زيادتها .

ومن النحاة من جمع بين الرأيين السابقين فيقول :

.. اذا زيدت كأن جاءت على وجهين :

١ — أحدهما : أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها .

٢ — والآخر : أن تلغى عن العمل والمعنى معا ، وانما تدخل لضرب من التوكيد .

فالأول نحو قولهم : .. ما كان أحسن زيدا .. المراد : ان ذلك كان فيما مضى مع الغائها عن العمل ، والمعنى : ما أحسن زيدا أمس .

وأما الثانى فنحو قوله تعالى : «كيف نكلم من كان في المهد صبيا » المعنى هنا على عدم دلالتها على الزمان ، لأنها لو دلت على الزمان الماضى ما أفادت المعنى المقصود وهو اثبات معجزة عيسى عليه السلام .. (٢١) وهذا رأى العلامة الرضى وهو أولى بالقبول . هذا مجمل ما نريد قوله في (زيادة كان) ولا نجد ضرورة للحديث عن التفصيل في مواضع زيادتها فليرجع اليه في مظهره ، أما الذى يهمنى هنا فهو اثبات أثر زيادتها في التركيب .

٣ — الحرف :

وهو أكثر الصيغ زيادة ، كما ذكر ابن جنى ، والغرض من زيادتها الإيجار والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها وقد تقدمت الإشارة الى ذلك (٢٢) .

الزائد والأصلى في الحروف

على الرغم من تردد مصطلح الزائد في الحروف ووضوح مدلوله ، فاننا نذكر الفرق بين الزائد والشبيه به والأصلى لمجرد التذكير .

الحرف الأصلى هو الذى يؤدى معنى لم يكن موجودا في الجملة من قبل ، كالأبتداء في « من » والانتهاى في « الى » والاستعلاء في « على » الخ ... ويحتاج الى ما يتعلق به .

والحرف الزائد يؤكد معنى موجودا من قبل ، ولا يحتاج الى ما يتعلق به ، فهو مختلف عن الأصلى من جهتين .

والشبيه بالزائد : يؤدى معنى أصليا لم يكن موجودا ولا يحتاج الى متعلق ، فهو مختلف عن كل من الزائد والأصلى فى وجه ومتفق معه فى وجه . مثل « رب » التى تؤدى معنى التقليل أو التكثير ، وهو معنى لم يكن موجودا قبل دخولها .

وظائف حروف الزيادة

تؤدى حروف الزيادة معانى مختلفة من أهمها ما يلى :

١ — التوكيد : وهو معنى مشترك بينها ، وهو معنى دلالى لا يؤثر فى التركيب تأثيرا بنيويا « شكليا » ، ومن الحروف التى تؤدى هذا المعنى :

(١) « من » فى قوله تعالى : « وما تسقط من ورقة الا يعلمها » ، وقولـه ، « .. ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور » ت

فان « من » فى هذه الآيات جاءت لمعنى هو التنصيص على العموم ، الذى استفيد من وقوع النكرات « ورقة ، تفاوت ، فطور » فى سياق النفى والاستفهام (٢٣) .

(ب) « ألباء الزائدة » فى قوله تعالى « .. اليس الله بكاف عبده ت » و « .. اليس الله بعزیز ذى انتقام ؟ » و « كفى بالله شهيدا » و « .. هزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا » ، تفيد المعنى تقوية وتوكيدا (٢٤) .

(ج) لا الزائدة — ولأنها مثل « ما » فى النفى — قالوا : انها تتراد للتوكيد، كما فى قوله تعالى : « لئلا يعلم اهل الكتاب الا يقدرّون على شيء من فضل الله » أى : ليعلم ولا زائدة للتوكيد ، ولو لم تكن زائدة لانعكس المعنى ، ومثله قوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وقوله تعالى : « وما يستوى الأحياء ولا الأموات » انما هى « أقسم » كما أنه لا يتوهم فى الآية الأخيرة ات المعنى : وما يستوى أحدهما دون الآخر ، اذ الاستواء لا يكون الا بين متعدد ، وانما المعنى : لا يقع الاستواء بينهما ، سواء اذكرت « لا » أم لا (٢٥) .

ومعظم حروف الزيادة تؤدى هذا المعنى .

٢ — ومن المعانى التى تؤديها بعض هذه الحروف معنى القصر ، ويؤدى بواسطة « ما » الداخلة على « ان » الناسخة ، ويسمى الحصر ، كقوله تعالى : .. انما الله اله واحد .. وقوله تعالى : .. انما يخشى الله من عباده العلماء ..

٣ — تأكيد العموم : وذلك بواسطة « من » الداخلة على صيغ العموم ،
مثل : أحد ، ديار ، تقول : ما جئى من أحد ، ومن ديار ، فان « من أحد »
و « من ديار » صيغتا عموم أكدت عموميتها بمن ، ويكون ذلك بشروطه
المذكورة .

٤ — التخصيص على العموم : كقوله تعالى : ما جاءنا من بشر ..
وقولهم : ما جاءنا من رجل ، فانه قبل دخولها تحتل نفى الجنس ونفى
الوحدة ، ولهذا يصح ان يقال : بل رجلان ، ويمتنع ذلك بعد دخول
« من » (٢٦) .

وجميع ما تقدم يمكن ان نطلق عليه آثار دلالية في التراكيب ، اى ترجع
الى الدلالة وفيما يلى نعرض للآثار البنائية لصيغ الزيادة في التراكيب ،
اى الآثار التى ترجع الى المبنى « اللفظ » فقط .

التغيرات البنائية لصيغ الزيادة في التراكيب

١ — العوض عن ضميمة محذوفة : مثل « ما » المعوض بها عن « كان »
المحذوفة ، وذلك بعد « ان » المصدرية ، نحو قولهم : « اما أنت برا
فاقترب » ، وقوله :

أبا خراشة اما أنت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع

والاصل : لان كنت برا ، ولان كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ،
ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها ، ثم عوض عنها « ما »
وادغمت فيها النون (٢٧) .

٢ — التغير الوظيفى :

قد تكون للضميمة وظيفة معينة ، وعند تضام صيغة الزيادة تتغير
وظيفتها ، مثل : « حيث واذا » اللتان تدلان على الظرفية وبعد تضام « ما » معها
تدلان على الشرط ، فهما ظرفان فى قوله تعالى : .. ومن حيث خرجت فول
وجهك شطر المسجد الحرام .. وقوله تعالى : .. واذكروا اذ كنتم قليلا

فكثرت .. وشرطان في قوله تعالى : .. وحيثما كنتم فولوا وجوهكم
بشطره .. وقوله :

وانك اذا ما تعط بطنك سؤله وفرجك ، نالا منتهى الذم أجمعا

٣ - تقوية العامل الضعيف :

ويكون ذلك بضم « لام التقوية » ، وهى لام تدخل على معمول عامل
ضعيف نتيجة تأخره عن معموله أو لكونه فرعاً في العمل .

مثال تأخره : قوله تعالى : .. هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ..
وقوله تعالى : .. ان كنتم للرؤيا تعبرون . والأصل : يرهبون ربهم ،
و : يعبرون الرؤيا ، فلما تأخر الفعلان احتاجا الى اللام لتقويتهما .

ومثال كون العامل فرعاً في العمل ، أى كونه أحد المشتقات ، قوله
تعالى : .. فعال لما يريد .. ف « فعال » صيغة مبالغة ، وهى فرع في العمل
عن فعلها ، فاحتاجت الى اللام لتقويتها .

٤ - التأثير الاعرابى :

لا نقصد بالتأثير الاعرابى ان الزائد له عمل اعرابى ما ، بل نقصد
ما هو أعم من ذلك ، فقد يكون التأثير الاعرابى تأثيراً سلبياً ، كأن تكون ضمنية
ما لها تأثير اعرابى ، وعند تضام الزائد معها تفقد تأثيرها الاعرابى ،
كما سنذكره ، وهذا هو الغالب ، ويمكن أن نسميه سلب التأثير الاعرابى ،
وذلك فيما يلى :

(١) سلب الرفع (٢٨) :

وذلك عندما تزداد « الباء » فى :

١ - الفاعل وجوباً أو جوازاً .

وجوباً فى فاعل التعجب ، كقوله تعالى : .. أسمع بهم وأبصر ..
فالضمير المجرور هو الفاعل .

وجوازاً فى فاعل « كفى » نحو : .. وكفى بالله شهيدا ..

٢ - المبتدأ : نحو قولهم : بحسبك القناعة بالقليل ، وخرجب فاذا بالنار ، وكيف بك اذا كان كذا .

٣ — ما أصله المبتدأ ، اذا تأخر الى موضع الخبر : كقراءة بعضهم . . .
ليس البر بأن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب . . . بزيادة الباء ، وقوله :
ليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذى فى يده

٤ — الخبر : فى نحو قوله تعالى . . . وما الله بغافل عما تعملون . . .
وقوله تعالى : . . . وما ربك بظلام للعبيد . . . وقوله تعالى : . . . ليس الله
بكاف عبده . . .

(ب) سلب النصب (٢٩) :

وذلك عندما تزداد الباء قبل المفعول : كقوله تعالى : . . . ولا تلقوا
بأيديكم الى التهلكة . . . وقوله تعالى : . . . وهزى اليك بجذع النخلة . . .
وقوله تعالى : . . . ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم . . . وقوله
تعالى : فليمدد بسبب الى السماء . . .

(ج) سلب النصب والرفع معا (٢٠) :

وذلك عندما تتضام « ما » مع « ان » أو احدى اخواتها ، كقوله تعالى :
. . . انما الله اله واحد . . . وقوله تعالى : . . . كأننا يساقون الى الموت وهم
ينظرون . . . وقوله تعالى : . . . انما صنعوا كيد ساحر . . . على قراءة نصب
« كيد » ، وسلب النصب واضح فى الاسم وأما الخبر فعلى اعتبار أن الرفع
الحالى بعد ضم « ما » غير الرفع الأول « قبل ضمها » .

(د) سلب الجر (٢١) :

وذلك عندما تتضام « ما » بعد بعض حروف الجر وبعض الظروف ،
مثل « رب » و « الباء » و « الكاف » و « بين » و « بعد » ، مثالها بعد
الحروف الجارة :

قوله تعالى : . . . ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين . . .
وقوله : كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه .
وقوله : فلئن صرت لا تحير جوابا فبما قد ترى وانت خطيب .
وقوله : وانا لما نضرب الكباش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم .

ومثالها بعد الظروف قوله :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلص

وقوله :

بينما نحن بالاراك معا اذ أتى راكب على جملة

٥ — التغيير الداخلى فى بناء الجملة (٣٢) :

فقد تكون الجملة قبل تضام الزائد على صورة مختلفة عنها بعد تضامها ،
وذلك على صور مختلفة .

١ — فقد تكون الجملة مصدرية بصيغة خاصة بالجمل الاسمية ، مثل ان
وأخواتها ، وحينما تتضام « ما » مع احداها تجعلها سالحة لايلاء الجملة
الفعلية ، نحو قوله تعالى : .. انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ..
وقوله تعالى : .. كأننا يساقون الى الموت وهم ينظرون .. وقوله تعالى :
انما صنعوا كيد ساحر ..

(ب) وقد تكون الضميمة خاصة بالدخول على نوع معين من الضمائم
كالأسماء المرفوعة ، مثل : قل وكثر و طال ، فاذا ضمت « ما » معها عوملت
معاملة الأدوات وجاء بعدها الفعل لأنها أشبهت « رب » ، كقوله :

قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا

و « طالما نصحتك ولكننى لم أجذك الا ملولا » .

ومثل الأفعال الثلاثة السابقة بعض الظروف التى يغلب مجيئها مضافة ،
مثل : قبل وبعد وبين ، فاذا ضمت (ما) معها منعت عن الاضافة ، وجاءت
بعدها جملة اسمية ، نحو :

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص

زيادة الجملة

تحدث النحاة فى زيادة الجملة فى باب ظن وأخواتها فيما سمي بالالغاء ،

والالغاء — كما نعلم — ابطال تأثير هذه الأفعال فى المعنى والاعراب ،
كما قال : سيبويه .. ومعنى الغائها : ابطالها فى المعنى والعمل .

ولقد فصل ابن السراج القول في الالغاء ، فالالغاء قد يكون في اللفظ (العمل) أو في المعنى أو فيهما معا ، وعن الالغاء في العمل يقول :

.. وأما ما ألغى في العمل فنحو : زيد منطلق ظننت .. فقد ألغى عمل « ظن » وإن كان معناها « وهو الظن » موجودا ، فالذى يؤدي إليه الغاء « ظن » أمر معنوي هو الشك .

وقد قال ابن السراج في الالغاء — عندما كان يتحدث عن كان :

.. وشبهت بظن ، إذا ألغيت ، نحو قولك : زيد منطلق ظننت ، فالظن ملغى هنا « أى ملغى من حيث العمل » ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الشك ، كأنك قلت : زيد منطلق في ظنى .. (٢٣) .

الالغاء — اذن — نوع من الزيادة التي يجاء بها للافادة من مدلولها دون أثرها الاعرابي وقد قال ابن السراج ملخصا وظيفة الالغاء :

.. اعلم أن الالغاء هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الاعراب أن كانت مما تعرب ، وأنها متى سقطت من الكلام لم يختل الكلام ، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبينا .. (٢٤) .

الجملة الاعتراضية

حددها أبو هلال العسكري بقوله : .. هو اعتراض كلام لم يتم ، ثم أن ترجع إلى الكلام الأول فتتمه ، كقول النابغة الجعدي :

ألا زعمت بنو سعد بأنى — ألا كذبوا — كبير السن فانى

وقد وصفها ابن هشام بأنها تفيد الكلام تقوية وتحسينا وتسديدا (٢٥) .

وقد لا يتم المعنى دونها ، أو يفهم منه غير ما يراد به ، كما في قوله تعالى :

.. إذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد أنك لرسول الله — والله يعلم أنك لرسوله — والله يشهد أن المنافقين لكاذبون .. ولا يخفى أنه لولا وجود الجملة الاعتراضية لكان المعنى محالا ، إذ سيكون المعنى — حينئذ — أن الله يشهد بكذب المنافقين برسالة محمد ﷺ ، وذلك محال ، والمراد أن الله يشهد بكذب المنافقين لأنهم يشهدون بالسنتهم دون قلوبهم .

وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة للجملة الاعتراضية في مواقعها المختلفة :

١ — بين الفعل ومرفوعه ، كقوله :

وقد أدركتني — والحوادث جمة — أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

١ — فقد فصل بين الفعل « أدرك » وفاعله « أسنة » بالجملة الاسمية « والحوادث جمة » ليوضح ملابسات تلك الأحداث فيلتمس لنفسه عذرا .

٢ — بين الفعل ومفعوله : كقوله :

وبدلت — والدهر ذو تبدل — هيفا دبورا بالصبا والشمال

فصل بين الفعل ونائب فاعله من جهة « بدلت » ومفعوله من جهة ثانية

« هيفا » بالجملة الاعتراضية « والدهر ذو تبدل » ليبين أن ما أصابه ليس بالأمر الغريب أو المستبعد ما دام يعيش تقلبات هذه الحياة .

٣ — بين المبتدأ وخبره ، كقوله :

وفيهن — والأيام يعثرن بالفتى — نوادب لا يملننه ونوائج

فصل بين الخبر « فيهن » والمبتدأ « نوادب » بالجملة الاسمية « والأيام يعثرن بالفتى » ليبين أن تعرض المرء لكوارث الحياة أمر ليس غريبا .

٤ — بين الشرط وجوابه ، كقوله تعالى :

.. وإذا بدلنا آية مكان آية — والله أعلم بما ينزل — قالوا : إنما أنت مفتر .. فصل بين الشرط « بدلنا آية » والجواب « قالوا » بقوله : « والله أعلم بما ينزل » للاحتراس من اعتقاد أن تبديل الرسول عن هوى وإنما بأمر من الله ، ولولا الاعتراض لتغير المعنى وثبت العبث بالوحي وذلك محال ، ونختم حديثنا عن الجملة الاعتراضية بما ذكره ابن جنى ، بقوله : وهو جار عند العرب مجرى التوكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره ، مما لا يجوز الفصل فيه بغيره الا شاذاً أو متأولاً والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة وامتداد نفسه .. (٢٦) .

- (٢٨) انظر مغنى اللبيب : ج ١ ص ١٠٦ — ١٠٩ .
- (٢٩) انظر السابق ج ١ ص ١٠٨ .
- (٣٠) انظر : مغنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٧ .
- (٣١) انظر : مغنى اللبيب ج ١ ص ٣٠٩ .
- (٣٢) انظر : مغنى اللبيب ج ١ ص ٣٠٦ — ٣١١ .
- (٣٣) شرح المفصل : ج ٧ ص ٩٩ .
- (٣٤) الأصول في النحو ج ٢ ص ٢٦٧ .
- (٣٥) مغنى اللبيب ج ٢ ص ٣٨٦ .
- (٣٦) انظر : الخصائص ج ١ ص ٣٣٥ — ٣٤١ .

المراجع

- ١ — أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين .
- ٢ — ابن جنى : الخصائص فى اللغة . تحقيق : الأستاذ محمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرفية ١٩٥٥ م الطبعة الثانية .
- ٣ — ابن السراج : أبو بكر الأصول فى النحو .
- ٤ — ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين ، مغنى اللبيب عن كتب الأعراب : تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد دار الكتاب العربى ، بيروت .
- ٥ — ابن يعيش : موفق الدين يعيش ابن يعش : تصحيح لجنة من علماء الأزهر : المطبعة المنيرية .
- ٦ — الأشمونى : على بن محمد . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، تحقيق : الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، دار احياء الكتب العربية .
- ٧ — الجرجانى الإمام عبد القاهر : دلائل الإعجاز : تصحيح الشيخ محمد عبده ، نشر دار المنار .
- ٨ — سيبويه : عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر : دار القلم .
- ٩ — السيوطى : جلال الدين ، الأشباه والنظائر ، حيدر آباد الدكن ١٣١٦ هـ .

